

أول النداء



أثر الإرادة الفردية والجماعية في تربية وتنزيل أخلاقيات مواجهة العنف الدولي

ذ. محمد حمداوي

رئيس تحرير المجلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا الكريم، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

مجلة النداء التربوي

تقديم:

في كل عام، يفقد أكثر من 1.6 مليون شخص حياتهم في جميع أنحاء العالم بسبب العنف، كما أن انخفاض فرص التعليم في الأحياء المحرومة، وظروف العمل الشاقة والمرهقة جدا في بعض مجالات العمل، وما إلى ذلك، هي أعمال عنف هيكلية وثقافية لها تأثير مباشر على حياة الناس وعلى حقوقهم؛ ومع ذلك، نادراً ما يتم الاعتراف بهذه الأشكال من العنف باعتبارها انتهاكات لحقوق الإنسان.

من خلال تجارب الدول والمجتمعات تطرح اليوم العديد من الأسئلة الرئيسية حول العنف والعدالة على المستوى الدولي، ويبرز ذلك من خلال التأمل في جهود المطالبين بالعدالة الدولية الحالية الساعية إلى تجاوز العنف في عدد من القضايا التاريخية؛ ومن أهم ما يطرح مسألة صعوبة إعطاء تعريف معياري للعنف على المستوى الدولي، وصعوبة ملاءمة تنزيل معايير لمناهضة العنف من منطقة ثقافية إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى؛

على مستوى الدول والعلاقات الدولية يلاحظ كثافة في العنف المستشري سواء تعلق الأمر بعنف الحروب الداخلية أو الخارجية، وخاصة الحربين العالميتين الأولى والثانية وبعض الحروب الأهلية أو الحروب المشروعة لإنهاء الاستعمار وتحرير الأوطان، وغيرها من النزاعات المسلحة؛

وفي مواجهة هذا العنف المتعدد الأوجه، برز كثير من المفكرين والفلاسفة الذين نظروا مبدأ السلمية ورفض العنف، كما جسد كثير من الرموز والشخصيات الدولية والوطنية إرادة فردية قوية في مواجهة العنف بمختلف أشكاله مثل "مارتن لوثر كينغ"، ناهيك عن تشكل إرادات جماعية عاملة على تفعيل وتنزيل أخلاقيات اللاعنف الدولي؛ ورغم أن الاستجابة السلمية لإقرار العدالة على المستوى الدولي لا تزال ضعيفة، إلا أن الشعوب والمجتمعات الممزقة والمصابة بالجروح بسبب العنف لا زالت ترفع مطلب العدالة.

أولاً: المواقف النظرية وأخلاق اللاعنف

على مدار التاريخ شكلت الحروب إحدى الخيارات الغالبة لحل النزاعات، وقد أدى ذلك إلى تفشي ثقافة الحرب وغلبة منطق العنف، وقد أثار موضوع صراع العنف والسلم جدلاً واسعاً جسده كتابات أهم فلاسفة الفكر والمدافعين عن السلام، كما أضى الحديث عن العنف أمراً ملحاً في عصرنا

الذي يشهد حالة من الإقصاء الممنهج للسلم، مقابل هيجان منقطع النظير للحروب واضطهاد الأفراد والمجموعات والشعوب؛

ومن الملاحظ أن الباعث الغالب لهذه الحروب يتمثل في رغبات الأنظمة السياسية، التي تتسم بحب القوة لدرجة غير معقولة، والذي يتحول إلى حب السيطرة، ثم يتحول تدريجياً إلى جنون العظمة، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار وإلى إنشاء عالم يسوده الخوف والكرهية واللاسلم؛

وقد برز هذا النقاش حول العنف والسلم في كتابات الفلاسفة اليونانيين، فمثلاً نجد كتابات أفلاطون وأرسطو في مضمونها رافضة لأي شكل من أشكال العنف؛ وقد حاول أفلاطون تجسيد مظاهر اللاعنف من خلال سعيه تغيير حكم "ديونيزيوس" الحاكم الطاغية، بإتباع الفضائل والعدل إلا أن هذا الأمر لم يعجب الحاكم "ديونيزيوس" واعتبره تدخلا في شؤون المدينة، فعنف الحاكم أفلاطون وأمر بتعذيبه الجسدي والنفسي، حتى عرضه كما يحكى للبيع في السوق؛

إلى جانب ذلك برز في العصور الأخيرة هذا النقاش، وقد تبني عدد من المفكرين المبدأ الراض للعنف، في هذا الباب صدر عن إيمانويل كانط سنة 1795 كتابه "مشروع للسلم الدائم"، أكد فيه على أفكار فلسفية تدافع عن قيمة وأهمية السلم العالمي، كما عرّف إيمانويل بمقولته الشهيرة: "السلم الدائم موجود، فقط في المقبرة"، ونفس الفكرة دافع عنها جون لوك الذي كان يردد: "العنف هو الرد الأخير للعقل، والأول للجهلة"

علاوة على ذلك برز في العصر الحديث مفكرين آخرين يدافعون عن السلم ويرفضون العنف، في هذا الإطار ورد عن عالم التاريخ الشهير مييلي Meeilli الإيطالي قوله: "لحسن الحظ أن عالمنا لم ينجب الذين يدقون طبول الحرب ويحرقون لها البخور فقط، بل أنجب أيضا الذين يفكرون في السلم والذين يؤسسون لفلسفة السلم فهم لا يخترعون مفهوم السلم فقط بل يضعونه في موضع التنفيذ؛"

إن حديث المفكرين الغربيين حول هذا الموضوع يحيلنا إلى الرجوع إلى الأصل المتمثل في القرآن الكريم حيث ندبنا الحق سبحانه إلى الالتزام بالسلم ورفض كل أشكال العنف قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً" سورة البقرة 208، كما أشار النبي الأكرم في الحديث إلى سمو الرفق على كل شكل من أشكال العنف ورد في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: "ما كان الرفق في شيء إلا زانه، وما كان العنف في شيء إلا شانه".

وقد صار السلف الصالح والعلماء على منهج النبي الأكرم صلى الله عليه وسلم، وهنا نستحضر قول ابن رشد: "الجهل يؤدي إلى الخوف، والخوف يؤدي إلى الكراهية والكرهية تؤدي إلى العنف"، كما ورد

عند الإمام عبد السلام ياسين رحمه الله في كتاب الإسلام غدا ص 78 قوله: "وأخص صفات الجاهلية الجهل بمعنى العنف، وما العنف إلا وضع القوة في غير موضعها".

ثانياً: المبادرات الفردية في مواجهة العنف الدولي مارتن لوثر كينغ أنموذجاً

يعد "مارتن لوثر كينغ جنيور" أيقونة للنضال ونموذجاً مدافعاً عن السلام والحقوق في هذا العصر، فقد كرس حياته كلها من أجل ذلك، بل بذل هذه الحياة من أجل المعاني العظيمة للحق والسلم، حيث قتل ظلماً وعدواناً من أجل هذه المبادئ؛

فقد اشتهر مارتن لوثر كينغ جونيور بعبارة "لدي حلم" التي وردت في خطابه الشهير الذي ألقاه عام 1963، ليشكل بذلك رمزا للنضال من أجل الحقوق المدنية ومحاربة التمييز العنصري؛

وفي العام الذي تلا هذا الخطاب صدر قانون الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، ليحصل كينغ على جائزة نوبل للسلام، وبعد عقود على هذا الخطاب تأثرت حياة الأميركيين من أصل إفريقي في الولايات المتحدة، خاصة في مجالات التعليم والاقتصاد، بحسب ما تظهر بيانات مكتب الإحصاء الأمريكي. لقد كرس كينغ حياته للنضال السلمي واللاعنف في سبيل تحقيق المساواة العرقية في الولايات المتحدة، وقد برز ذلك بشكل جلي من خلال الإحصائيات والمعطيات.

وفي هذا الباب نذكر أن ما يقارب 41 مليون نسمة من الأميركيين لهم أصل إفريقي وهو ما يعادل حوالي 12% من سكان الولايات المتحدة، وفق المعطيات الصادرة سنة 2020؛

وكشفت البيانات الأمريكية أن النضال الذي خاضه مارتن لوثر كينغ جونيور أدى إلى ارتفاع نسبة الطلاب الذين أنهوا مرحلة الثانوية ب 25.7% في عام 1964 من ذوي الأصل الإفريقي في حين تجاوزت 90% سنة 2021؛ كما التحق نحو 2.72 مليون أمريكي من أصل إفريقي بالتعليم العالي في عام 2021، مقارنة مع 306 آلاف طالب في عام 1964.

إضافة إلى ذلك، وبخصوص المشاركة في الانتخابات، في عام 1964 شارك نحو 59% من الأميركيين من أصل إفريقي الذين تتجاوز أعمارهم 21 سنة في الانتخابات الرئاسية، وقد ارتفعت عام 2020 نسبة مشاركة أولئك الذين تجاوزت أعمارهم 21 عاماً نحو 63%.

إلى جانب ذلك، أسهم مارتن لوثر كينغ جونيور في تغيير وجه أميركا فيما يتعلق بحقوق الأميركيين من أصول إفريقية في مجال المشاركة في سوق العمل، حيث بلغ عدد الشركات والاستثمارات التابعة لأشخاص من الأميركيين السود حوالي 141 ألف شركة، بينها أكثر من 38 ألف منشأة طبية، كما تظهر البيانات أن نحو 35% من الأميركيين من أصل إفريقي يعملون في وظائف إدارية ومهنية بالإضافة لمن يعملون

في قطاع المبيعات وبرمجة الحاسوب والتعليم، كما يعمل نحو 22% من الأميركيين من أصل إفريقي في قطاعات مهنية، مثل الشرطة وغيرها.

لقد كان ما رثن يردد دائما أنه: "لا يزال هناك الكثير من العمل في سبيل تحقيق العدالة الاقتصادية والحقوق المدنية"، وفعلا لا يزال الأمر كذلك إلى اليوم، وخاصة مع ما نشاهده اليوم من صمت دولي رهيب تجاه هذا العنف المروع الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في غزة، حيث ترتكب الجرائم المروعة في حق الأطفال والنساء والشيوخ ولم تسلم كذلك المستشفيات والمدارس والجامعات؛

إن ما يقع اليوم ما كان ليمر مرور الكرام لو كانت للعالم كلمة واحدة وموحدة تدعم السلم بقوة وتمنع الظلم عن المضطهدين وتحفظ حق الشعوب في استقلالها الحقيقي والتام على كامل أراضيها، وتقيم العدالة في الأرض بشكل متساو للجميع بغض النظر عن أديانهم أو أعراقهم أو ألوانهم أو آرائهم ومواقفهم السياسية.

إن خطاب كينغ جنيور يعتبر من بين الخطب الأكثر شهرة في الولايات المتحدة، وقد طالبت كلمته المعدة سلفا في هذا الخطاب بأن يفي الأميركيون بوعود دستورهم ويقدموا المساواة للمواطنين من أصل إفريقي، كما يقول "جوناثان إيغ" الذي نشر كتابه عن سيرة كينغ الذاتية بعنوان "كينغ: مسيرة حياة" في هذا العام قال زعيم الحقوق المدنية، في واحدة من العبارات المتكررة العديدة التي تشير إلى حلمه في المساواة "لدي حلم بأن أطفال الأربعة الصغار سيعيشون يوما ما في أمة لن يتم الحكم عليهم فيها من خلال لون بشرتهم وإنما من خلال محتوى شخصيتهم".

أصبح الخطاب أحد أشهر الخطب في القرن العشرين وحجر زاوية في الثقافة الأميركية، وبينما عبّر كينغ عن بعض المشاعر دون تحضير، فقد اختار كلماته بعناية، يقول إيغ: "إن عبارة 'لدي حلم' تدعو إلى الوطنية، وتدعو إلى الإيمان الديني، إنه يستدعي أفضل غرائزنا".

لكن، ومع الأسف، فقد دفع "مارتن لوثر كينغ" جونيور حياته ثمنا لتحقيق العدالة التي آمن بها، إذ اغتيل، في الرابع من أبريل عام 1968، وبعد حوالي أسبوع من وفاته، وقع الرئيس الأميركي آنذاك "ليندون جونسون" قانون الحقوق المدنية الذي يضمن الحرية والمساواة بين الأعراق والألوان والجنسين في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأميركية، ويلزم الإدارة الفيدرالية بتنفيذ بنود ذلك القانون.

لقد ترسخت عبارة "لدي حلم"، وبقيت محفورة اليوم على درج النصب الذي أقيم في المكان الذي ألقى فيه مارتن لوثر كينغ خطابه، ومكتوبة على الصفحة الأولى للقوانين حول الحقوق المدنية التي أصدرها الرئيس جونسون؛

لا زالت أقوال "مارتن لوتر" التي أصدرها من قبيل: " ما يزال لدينا خيار اليوم: إما التعايش السلمي، أو إفناء بعضنا بعضا بشكل عنيف " وقولته: "الانتصارات المؤقتة التي تتحقق بالعنف، لا تجلب سلاما دائما أبدا، إننا نتبنى أساليب اللاعنف لأن غايتنا هي مجتمع متصلح مع نفسه " وقولته: "العنف لا يحل شيئا، فإنه يزيد فقط من الفوضى والفوضى لا تجلب إلا الخراب": هذه الأقوال لا تزال تجسد إرادة فردية واجهت العنف والغطرسة والاستبداد بمبدئية السلمية ومجاهمة الباطل بالوقوف في وجهه وتحقيق المنجزات والمكتسبات بالصدور العارية.

ثالثا: المسارات الأخلاقية والتشريعية الجماعية لمواجهة العنف الدولي

منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى غاية الثلاثينيات، أقرت اتفاقيات لهي الدولية لعامي 1899 و1907 تجريم بعض أعمال العنف، وفي سنة 1920، كانت هناك محاولة لمقاضاة قيصر ألمانيا ويليام الثاني وأعوانه لكنها انتهت بالفشل نظرا لوجود عدد قليل من المتهمين ناهيك على أن الأحكام الصادرة كانت خفيفة للغاية؛

وبعد الحرب العالمية الثانية، تم التوافق بين الحلفاء على محاكمة النازيين عن جرائم الحرب التي ارتكبوها أمام محاكم دولية عسكرية، إلا أن هذه الأخيرة مارست العدالة لفائدة الفائزين في الحرب؛ حيث تمت محاكمة المتهمين على أفعال ارتكبوها أيضا الحلفاء مثل عدم إدانة الأدميرال "دونيتز" عن جرائم حرب الغواصات التي ارتكبوها؛

وفي الخمسينيات عملت لجنة القانون الدولي على تطوير عدة مشاريع لترسيخ العدالة لكنها باءت بالفشل؛ وفي خضم الحرب الباردة، عملت القوتان الدوليتان الكبيرتان على تعطيل العدالة الدولية نظرا لما تشكله من تحد يقلص من مجال المناورة أو المخاطرة بالاتهامات المتبادلة فيما بينهما؛ وفي هذا السياق يمكن أن يفهم لماذا تظهر فترة الحرب الباردة كقوسين يحدان من مناهضة العنف الدولي؛

وابتداء من التسعينيات برزت ضرورة تجسيد العدالة الدولية من خلال آلية قضائية، وفي هذا الإطار، تم التوقيع على نظام روما الأساسي في يوليو 1998، والقاضي بإنشاء محكمة جنائية دولية؛ والتي دخلت حيز التنفيذ في يوليو 2002 بعد تصديق 60 دولة؛

ومع ذلك شهد العالم تفاقم الصراعات والنزاعات واتخذ العنف الدولي أشكالا متعددة حتى داخل الدولة، حيث أضحت العدالة الدولية تواجه عددا من التحديات، حيث تتعرض للضغوط السياسية الممارسة من قبل الدول كما فعل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عندما منع المدعي العام للمحكمة الدولية وبعض قضاتها من دخول الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى رفض التعاون أو التنفيذ الشاق لأوامر

الاعتقال، وما إلى ذلك، إضافة إلى أن الدول تمتلك النفوذ المالي الذي يخول لها إبطاء عمل المحكمة الجنائية الدولية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، برز دور المنظمات الدولية في التحفيز على إقرار تكريس العدالة الدولية، من خلال عوامة صور العنف المرتكب في جميع الدول والتي تساهم في نشر الوعي وإدراك الحاجة إلى ضرورة محاكمة المسؤولين، وفي الرفع من القيم الأخلاقية لدى المجتمعات، حيث نصبت نفسها فاعلا أساسيا في العدالة الدولية؛ من خلال تمثيل ضحايا العنف، حيث تعمل على إثارة التعاطف وتعبئة الرأي العام، أيضا إمكانية تقديم دلائل على الجرائم المرتكبة؛ ناهيك على أنها تدق بانتظام ناقوس الخطر بشأن المآسي التي تحدث بعيدا عن وسائل الإعلام، أو التي قد تتلاشى في غياهب النسيان.

خلاصة القول، أثبت الواقع رسوخ سنن كونية متمثلة في اللجوء إلى الحروب والصراع عندما تغيب العدالة ومن يدافع عنها، لذلك نجد في التاريخ من عمل على ترسيخ معاني العدالة ونبذ العنف سواء من خلال التنظير أو من خلال التجسيد الفردي، والذي انتقل إلى تجسيد جماعي من خلال العمل على تنزيل أخلاقيات مواجهة العنف الدولي، وقد برزت في سبيل ذلك منظمات، كما تم ابتكار آليات وأدوات مثل المحكمة الجنائية الدولية رغم عيوبها الكثيرة جدا؛ فمع قيام المجتمع الدولي على أساس احترام القانون، قد يتوقف العنف والحرب ويحل السلام على المستوى الدولي.

وتبقى الصيحة الخالدة لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه نبراسا للأمة وللإنسانية جميعا بما جسده من خلق تاريخي رفيع وغير مسبوق قولاً وفعلاً، في نصرة المظلوم بغض النظر عن دينه أو عرقه أو جنسه، وهي قوله: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا.

ذ. محمد حمداوي